**ليف غرينبيرغ***

# اليسار الاشكنازي: فحص ما بعد الوفاة

القوة السياسية الرئيسية التي عرّفت الصهيونية وقادت إلى تأسيس الدولة، هي الصهيونية الاشتراكية. مع الوقت، ومع تضاؤل إغراء الاشتراكية، اختصر هذا التيار ليسمى «اليسار»[1]. الصهيونية الاشتراكية هي التي أقامت المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي مهدت الطريق لإقامة دولة إسرائيل، وشكلت المجتمع القومي الذي كان سائدا معها. وهي بالطريقة نفسها شيدت مؤسسات دولة إسرائيل: البنية الحكومية ونظمها الدائمة ـ الشرعية والقانونية والتعليمية والاقتصادية والتمويلية والترفيهية.

الصهيونية الاشتراكية، كحركة حية وخلاقة، بقيادة موهوبة، كانت قادرة تاريخيا على قيادة حركة قومية تنجز مهمات مؤثرة في سبيل الوصول إلى الأهداف التي وضعتها لنفسها. عكس ذلك تماما، يجد «اليسار» نفسه اليوم، في أسوأ حالات الجزر، وغير قادر على التفكير الحيوي أو النقدي من أجل خلق قيادات تستطيع أن توفر أجوبة للأزمات السياسية والاقتصادية التي تواجه السياسة والاقتصاد في إسرائيل الحالية. هذا الواقع تم التأكيد عليه مؤخرا في الفشل المتزايد لحزب العمل في الانتخابات الأخيرة، كما ظهر بوضوح أكبر في اختيار بيريس العام ٢٠٠٣، كرئيس مؤقت للحزب، ليقوم «بإحيائه»، مع تجاهل الحقيقة التي تشير إلى أنه هو نفسه من قاد الحزب في فترة ركوده بين عامي ١٩٧٧ـ١٩٩٠. وهذا النقص في حيوية «اليسار» يعكس الفشل في مواجهة المشاكل والتناقضات التي أصبحت واضحة في الستينيات، عندما كانت الحركة العمالية تستمتع بالسيطرة على المشهد السياسي الإسرائيلي. الحركة العمالية نفسها هي التي اعتمدت السياسات التي تعود إليها جذور الأزمة الإسرائيلية الحالية، والتي

---

*محاضر في قسم علم الاجتماع بجامعة بئر السبع.

دفنت الحركة تحتها أيضا. وفيما يلي محاولة للتوصل إلى رؤية تاريخية توضح السبب الذي جعل العجلة تدور دورة كاملة، من ذروة الصهيونية الاشتراكية، حتى الحالة غير السارة «لليسار» الصهيوني هذه الأيام.

فقدت القوى التي تسمى«اليسار» موقعها لأول مرة منذ العام ١٩٤٨، لصالح اليمين العام ١٩٧٧، ومنذ ذلك الوقت لم تستطع أن تعيد توضيح دورها السياسي. شارك حزب العمل مرتين في حكومة يقودها الليكود، أطلق عليها اسم «حكومة الوحدة الوطنية»، وذلك بين ١٩٨٤-١٩٩٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٣، بينما عاد إلى السلطة مرتين لفترتين قصيرتين، انتهت كل واحدة منهما بعار سياسي وهزيمة انتخابية: فترة رابين - بيريس من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦، وحكومة باراك بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠. الأحزاب الصغيرة في «اليسار» الصهيوني خارج حزب العمل، توحدت لتشكل حركة ميريتس التي حققت نجاحا ملفتا للنظر بحصولها على ١٢ عضوا في انتخابات ١٩٩٢ ( وكان حزب العمل نفسه ممثلا ب ٤٤ عضوا، ما منح «اليسار» ٥٦ عضوا ). مع خمسة أعضاء من المعارضة التي يؤيدها الفلسطينيون الإسرائيليون، كان بالإمكان تشكيل قوة من ٦١ عضوا في الكنيست ( من ١٢٠ عضوا) لمواجهة التحالف الذي يقوده الليكود. لم يكن ذلك خيار «يسار» يفضل التحالف مع «اليمين». فشل عودة «اليسار» الصهيوني في التسعينيات، تسبب في انكماش تمثيل كل من العمل وميريتس إلى ٢٤ عضوا العام ٢٠٠٣، وهي عملية سيتم تحليلها خلال هذا المقال.

أيهود باراك: استعادة مؤقتة للعافية الأشكنازية.

## القسم الأول: اليسار كبناة دولة ورجال حكم

### (أ-) النظرية والممارسة لدى الصهيونية - الاشتراكية

ترعرعت الصهيونية الاشتراكية في أوروبا الشرقية في بداية القرن العشرين، على خلفية إحياء الحركات الاشتراكية من ناحية، وتزايد معاداة السامية من ناحية أخرى. جماعات صغيرة من شباب البورجوازية اليهودية الصغيرة فضلت الهجرة إلى فلسطين، وبناء مجتمع يهودي قومي جديد هناك، على الهجرة إلى الغرب، أو الاندماج.

القاسم المشترك بين كل هذه الجماعات والمنظمات والأحزاب والحركات التي تنضوي تحت تصنيف الصهيونية الاشتراكية كان الطموح إلى الهجرة ( الإقدام على «عليا»، الصعود، في اللغة الأيديولوجية) إلى فلسطين، للاستقرار هناك، وبناء حياة جديدة لليهود المضطهدين في أوروبا الشرقية. وقد حمل هؤلاء موقف ازدراء تجاه «يهودي الشتات»، وجهدوا بدلا من ذلك في إبداع «يهودي جديد» يحفظ الأرض، بالعمل اليدوي والقتال. هذه السمات تتوافق مع حاجات الاستيطان، في مواجهة سكان فلسطين، الذين كانوا يعملون في أرضهم منذ أجيال عديدة. وكما في كل مشروع استيطاني أوروبي، كان الموضوع الأساس الذي يواجه المهاجرين الشباب هو كيف يدفعون السكان المحليين خارج أراضيهم، وكيف يفرضون سيطرتهم عليها بعد ذلك.

في مواجهة هذه التحديات الأولى، تبنى المهاجرون الشباب حلولا تتلخص أولا في البدء بإنشاء مستوطنات جماعية، واعتبار طموحات الحرية الفردية أمرا ثانويا، وتحويل ملكية الأرض إلى مؤسسات قومية، وثانيا في استبدال العرب من الأرض التي يحصل عليها اليهود، وإقامة بنية تعاونية عامة( الكيبوتسات والموشافات) تمنع تشغيل العمال العرب. هذه الاستراتيجية الاستيطانية أطلق عليها

اسم (العمل العبري). أما العنصر الثالث، السيطرة العسكرية، فكان ضروريا لمواجهة العداء العربي، وبسبب محدودية النمو الاستيطاني، الذي كان حتى رحيل الإنكليز العام ١٩٤٨، لا يملك إلا ١٠٪ من كامل الأرض الفلسطينية. والحركة العمالية الصهيونية هي التي أسست منظمات مسلحة وسط الجيل الثاني من المستوطنين الأوروبيين. وفي منطقة حرب ومواجهة عنيفة، كان الجيش، الذي يعتبر مقدمة لقوة الدفاع الإسرائيلية الحالية، بؤرة تركيز شباب الصهيونية الاشتراكية من أجل بناء هوية وطنية. وهنا، سوف أطلق على هذا النوع من الانتماء الوطني اسم« الأمة وسط الصراع»[٢].

لقد تنافست عدة تيارات في معسكر الصهيونية الاشتراكية، ولم تصل إلى الوحدة الشاملة إلا بعد حرب ١٩٦٧، لكنها كانت تتمتع بالإجماع حول العناصر الثلاثة المذكورة سالفا، أما التطبيق الحقيقي للاشتراكية، فلم يكن قط ضمن أجندتها. وفي عيون الجناح الأوسط من الحركة ( بوعالي صهيون، هابوعيل هاتسعير، أحدوت عفوداه، الماباي) كانت الاشتراكية في الواقع مجرد أداة لتحريك الدعم الجماهيري للمشروع القومي. أما المجموعات الماركسية (هاشومير هاتسعير، بوعالي تسيون اليسارية، المابام) فقد ظلت دائما تؤجل الثورة الاشتراكية إلى مرحلة متأخرة، تأتي فقط بعد تحقق الصهيونية[٣].

«اليمين» و «اليسار» جرى ترميزهما كمعسكرين ثقافيين في حالة عداء، على قواعد إثنية وطبقية، وليس كمعسكرين سياسيين لهما وجهات نظر مختلفة في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كل مجموعة لم تحرك المؤيدين على قاعدة اهتمامهم أو وجهات نظرهم، بل بالتوسل إلى هوياتهم ورموز «معسكرهم الثقافي».

ضمان السيطرة على الأرض والسكان اليهود ما قبل إسرائيل، احتاج بالضرورة إلى قيادة سياسية مركزية، تمنع نمو مجتمع يهودي مدني يتمتع باستقلالية ذاتية. مؤسسات الحركة العمالية تعاملت مع النشاطات الاقتصادية: الزراعة والبناء والصناعة والمواصلات والتسويق والمصارف والتأمين وغير ذلك، وأدارت سلسلة متكاملة من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم حتى الإسكان والتقاعد والرياضة. السيطرة السياسية المركزية التامة على معظم مجالات الحياة خلقت لدى المهاجرين اعتمادا تاما على هذه المؤسسات التي تتولى استيعابهم، خاصة الهستدروت والماباي[٤]. وبسبب هذا الاعتماد، استطاعت مؤسسات الحركة العمالية أن تمتلك قوة هائلة في يديها، خاصة في السيطرة على الأرض والإنتاج والخدمات. وهكذا استطاعت أقلية من المستوطنين الرواد الملتزمين أن تملي على الأغلبية في المجتمع اليهودي معنى المشروع القومي المتمثل في « الأمة وسط الصراع».

ومع اعتماد المهاجرين على المؤسسات الصهيونية الاشتراكية، أخذت قوة الأحزاب العمالية تتعزز. وقد تم انتخابها استنادا إلى نسبة التمثيل التي تعتمدها الحركة الصهيونية التي تعني أنه بعد توزيع الحصص، على الأحزاب أن ترضى بتقاسم السلطة. وقد تولدت عن هذا الأسلوب ديمقراطية شكلية في أساسها. ونتيجة لهذا النظام، ظلت الصهيونية الاشتراكية في السلطة منذ ١٩٣٣ حتى ١٩٧٧[٥]. وفي تجربة لتحويل مجموعات مختلفة من يهود أوروبا الشرقية إلى أمة، وتأسيس دولة يهودية استثنائية، يمكن أن يلاحظ وجهان للعملة نفسها، يتمثل الوجه الأول في غياب شبه تام لأمرين: التنافس الديمقراطي بين الأحزاب، والتأثير الحيوي للمجتمع المدني، ويتمثل الوجه الثاني في المواجهة القومية الدائمة مع السكان العرب.

ما أود قوله، هو أن الفشل الأساسي للصهيونية الاشتراكية بعد تأسيس دولة إسرائيل كان نتيجة عجزها عن التخلي عن النماذج غير الديمقراطية للسيطرة وللخطاب، وعن النشاطات المرتبطة بمفهوم «الأمة وسط الصراع». لقد سجنت الحركة نفسها داخل المؤسسات والنشاطات التي أنشأتها قبل ١٩٤٨. التغييرات المطلوبة بعد تأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨ كانت تستلزم تقاسما جديدا للسلطة، يستند على المبادئ الخالصة للديمقراطية، وليس فقط على الانتخابات الشكلية الدورية. وكان من المفروض تنفيذ ذلك على مستويين: العلاقات بين اليهود والفلسطينيين العرب من ناحية، والجماعات اليهودية المتعددة التي لا تعود في أصولها إلى الفئات المسيطرة من مهاجري أوروبا الشرقية من ناحية أخرى.

بكلمات أخرى، يعزى فشل «اليسار» إلى كون أحزابه ومنظماته قوية، وغير ديمقراطية على الإطلاق، وتمثل مجموعة اجتماعية واحدة - الأشكناز العلمانيين، يهود (أوروبا الشرقية) - تحولت مع مرور الوقت إلى أقلية. بعد أن حققت هدفها في تأسيس الدولة، دخلت الحركة العمالية وسط أزمة، بسبب محاولتها إنشاء دولة ذات ديمقراطية شكلية، على أنقاض الحرب، وتهجير معظم السكان العرب، وتحويل الذي بقوا إلى أقلية مهمشة. الديمقراطية الصورية لم تترك حيزا سياسيا شرعيا للمواطنين الفلسطينيين. فوق ذلك، ومع مرور الوقت، تحول ذلك لدى «اليسار» إلى خلل جدي، لم يساعده على تقبل المهاجرين

المستوطنات: اتكاء اليسار على حالة الصراع الدائمة.

اليهود الجدد، القادمين من البلدان العربية، والذين ليست لديهم ثقافة مشتركة مع المجموعات الأوروبية الشرقية المسيطرة. وبسبب قواعد الديمقراطية الصورية في الدولة الجديدة، نشأ عجز في دعم المجتمع المدني والهويات والمنظمات السياسية. وعندما تم تفويت هذه الفرصة، باتت المحافظة على الدور المركزي للعمل الصهيوني أقرب إلى التحدي.

### (ب) أمة علمانية ـ أشكنازية و دولة ـ سياسة مركزية

الرؤية الصهيونية كانت تركز على ملايين اليهود في أوروبا الشرقية، وعلى مفهوم الدولة العلمانية الأوروبية النمط، على أرض الوطن. ومنذ البداية، لم تهتم الحركة الصهيونية بيهود البلاد العربية، كجزء من الأمة. قبل الحرب العالمية الثانية، كان اليهود الأشكناز يشكلون الغالبية العظمى للتواجد اليهودي في العالم، وكانت لهم لغة مشتركة (اليديش)، وكانوا يشتركون في نشاطات ومؤسسات اجتماعية وسياسية ودينية وثقافية، كما كانوا يتعرضون لاضطهاد اللاساميين، ويبحثون عن الخلاص. الفكرة الصهيونية حول ما يمكن أن يحول اليهود الأشكناز إلى أمة، كانت تختصر في الحاجة إلى أرض وجيش يخصانهم.

بهذا أصبح الاستيلاء على الأرض وخدمة الجيش أهم الفضائل في «الأمة وسط الصراع». وفقط بعد التعرف على النتائج الكارثية للهولوكوست، وما نتج عنها من إبادة لليهود الأوروبيين، بدأت الحركة الصهيونية تحث اليهود في البلدان العربية على الهجرة إلى إسرائيل، وتعتبرهم جزءا يكمل «الأمة وسط الصراع».

بعد العام ١٩٤٨، تم تعريف الدولة الجديدة بأنها دولة الشعب اليهودي، ما يعني أنها تعود إلى كل الشعب اليهودي حيث يكون، لا لمواطنيها فقط، ( وهي بالتأكيد ليست للمواطنين العرب الذين ظلوا داخل الحدود (١٦٠٠٠٠ من بين ٩٠٠٠٠٠ قبل حرب ١٩٤٧). وبالرغم من أن هؤلاء المواطنين الفلسطينيين حصلوا على الحقوق المدنية والسياسية، إلا أنهم عاشوا تحت الحكم العسكري، واستمرت معاملتهم كجزء من «العدو الفلسطيني». ومنذ العام ١٩٤٨، جرى تصنيف ما هو في غير صالح الجمهور في دولة إسرائيل من قبل «الأمة وسط الصراع» كما يلي: العرب، الذين يعتبرون جزءا من الأعداء، والمتدينون اليهود، الذين ليسوا جزءا من المشروع الصهيوني العلماني، ولذلك تم إعفاؤهم من الخدمة في الجيش. ولم تحاول الدولة حتى أن تتظاهر بخلق المساواة وسط المواطنين من هاتين الفئتين. ومن أجل دمج

**ولا يستطيع الإنسان أن يتجاهل أن فقدان الرؤيا كان وراء سياسة الولايات المتحدة الأميركية، ووراء الدعم الدولي الهائل الذي منحته لإسرائيل على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى زيادة المساعدات المالية، كجزء من استراتيجيتها في الحرب الباردة. لكن الولايات المتحدة، عندما بدأت الفهم، كنتيجة للمقاطعة النفطية العام ١٩٧٤، أن عليها أن تمارس ضغطا على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية مع مصر، والانسحاب من سيناء، فإن الحركة العمالية، بقيادة اسحق رابين، لم تكن قادرة على تحمل المسؤولية، وقد كان رئيس الوزراء الأكثر يمينية، ميناحيم بيغن، الذي انتخب العام ١٩٧٧، هو الذي قبل مطالب الإدارة الأميركية بتبادل التنازلات مع الرئيس المصري أنور السادات، والانسحاب من الأراضي المصرية إلى حدود ١٩٦٧ الدولية.**

اليهود القادمين من البلاد العربية، كجزء من «الأمة وسط الصراع»، سمح لهم بالخدمة في الجيش وأرسلوا للاستيطان في الأراضي والممتلكات التي كانت ملكا للفلسطينيين. وهكذا بقي الجندي والمستوطن أهم عنصرين في تكوين «الأمة وسط الصراع».

بعد ١٩٤٨، تجمعت مصادر هائلة في أيدي مؤسسات الدولة. نزعت الدولة الملكية من اللاجئين الفلسطينيين، وحصلت على مساعدات مالية، من اليهود الأميركيين والأوروبيين، وعلى منح وقروض من حكومة الولايات المتحدة، وبعد ذلك من الحكومة الألمانية كتعويض. المباي، الحزب الحاكم، تحكم في المستويات العليا للجيش بشكل مباشر. كما سيطر على الهستدروت، الذي تابع الدور الذي كان يقوم به قبل الدولة كمنظمة عليا لكل ما تملكه الحركة العمالية من نشاطات اقتصادية وخدمات رفاه ( مثل الصحة ووكالات التشغيل وصناديق التقاعد). بعد عشر سنوات، عندما تم إشغال جميع الوظائف، فإن التناقضات الأساسية المتعلقة بصيانة دولة ذات ديمقراطية شكلية، ومؤسسات ومنظمات غير ديمقراطية، تشكلت خلال الاستعمار البريطاني، أخذت تطفو على السطح(٦).

عدم وجود وظائف تسبب أولا في تخفيف قبضة حكم الدولة العسكري على المواطنين الفلسطينيين، لأنه بات بإمكانهم أن يتحركوا ليلبوا الحاجة إلى الأيدي العاملة في المناطق الوسطى التي يتم تصنيعها.٧ بالإضافة إلى ذلك، قويت أوضاع العمال العاديين، وضعف اعتمادهم على جهاز الهستدروت والحزب الحاكم، وتولدت لديهم جرأة للإقدام على نشاطات مستقلة لحماية مصالحهم. كما لاحظت الطبقة الوسطى والعاملون في الوظائف الخاصة علامات ضعف في الحكومة، فأخذوا يبحثون عن طرق لتنظيم أنفسهم في المجال السياسي، بشكل مستقل. أزمة عدم وجود وظائف شاغرة بدأت العام ١٩٥٩ بثورة العاطلين عن العمل من المهاجرين من شمال إفريقيا( ثورة وادي الصليب ) وانتهت بعد انتخابات ١٩٦٥، عندما أعلنت الحكومة عن سياسة ركود.

سياسة الركود بين ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ كانت علامة أخرى على المشاكل التي تواجه الاشتراكية الصهيونية في تأسيس دولة إسرائيل. قوة قيادة المباي وجدت في ظروف السياسة الاقتصادية السابقة على تأسيس الدولة اليهودية. العوامل السائدة كانت أولا ضعف الطبقة المتوسطة اليهودية واعتماد المهاجرين على خدمات الدولة التي تقدم بشكل حصري من قبل مؤسسات الحركة الصهيونية العمالية، وثانيا ضعف العامل اليهودي في مواجهة العامل الفلسطيني الذي تسبب في زيادة اعتماد الأخير على الهستدروت من أجل العمل والحياة(٧). الحالة الجديدة في الدولة أحدثت تهديدا للبناء المؤسسي غير الديمقراطي للحركة العمالية. ومن الغريب أن المؤسسات السياسية، بدلا من التوجه إلى الإصلاح، وتبني تحولات تناسب الأوضاع الجديدة، لجأت إلى عكس ذلك. وفي حرب الأيام الستة أعيد بناء اعتماد المجتمع المدني على المؤسسات السياسية، فقط من أجل تمديد بقاء الحركة العمالية في السلطة عشر سنوات أخرى (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧)، ولكن لينتهي بانهيار سيكون من الصعب النهوض منه.

### (ج) النصر العسكري، الاستيطان والحالة الدائمة عند «الأمة وسط الصراع»

السؤال الحاسم الذي يتعلق بعام ١٩٦٧ لا يقول لماذا انفجرت الحرب، ولكن كيف حدث أن أقدمت الحركة العمالية، التي ناضلت من أجل تأسيس دولة خاصة باليهود، على خلق دولة ثنائية القومية بيديها.

الرأي الذي أميل إليه يشير إلى أن الحركة العمالية أنقذت مؤسساتها من الانهيار الكامل بمساعدة نتائج الحرب[٨] أولا، السيطرة الضعيفة على العمال الثائرين استعادت قوتها من خلال منافسة العمال الفلسطينيين غير المنظمين. ثانيا، شركات الهستدروت القوية الاقتصادية المهددة بالانهيار في فترة الركود تم إنقاذها بإعانات ضخمة من صناعات الهستدروت. وقد اتخذ ذلك شكل قروض طويلة المدى وإعانات مباشرة للشركات الأمنية الصفة والصناعات العسكرية التي يملكها الهستدروت أو يشارك في ملكيتها.

لذلك، وفي أعقاب حرب ١٩٦٧، وهي تغمض عينيها عن الأخطار المقبلة على الدولة والحركة معا، لم تر قيادة الحركة العمالية سوى مجد النصر في الحرب، والفوائد التنظيمية والمالية الخاصة بمؤسساتها. وفي الحلبة السياسية، كان هذا النوع من قصر النظر، يتمثل برئيسة الوزراء غولدا مئير في تصريحها حول عدم وجود فلسطينيين، وبإعلان وزير الدفاع موشيه ديان أن «شرم الشيخ دون سلام أفضل من سلام دون شرم الشيخ». القيادات الشابة للحركة العمالية، التي بدأت عملها في جيش الدفاع الإسرائيلي، مثل يغآل ألون وموشيه ديان بدأت تتنافس في تقديم الدعم لمشروع الاستيطان الجديد في الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وتوقا إلى أراضٍ خصبة جديدة، حطت حركة الكيبوتسات رحالها في وادي الأردن ومرتفعات الجولان. وقد استمر الأمر حتى العام ١٩٧٣، مع حرب يوم الغفران، حين بات على الدجاجات أن تعود إلى الرقود: لقد أعفيت حكومة غولدا مئير فورا، وفقدت الحركة العمالية السلطة في انتخابات العام ١٩٧٧.

المستوطنون يرغمون على الانسحاب من «يميت».

ولا يستطيع الإنسان أن يتجاهل أن فقدان الرؤيا كان وراء سياسة الولايات المتحدة الأميركية، ووراء الدعم الدولي الهائل الذي منحته لإسرائيل على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى زيادة المساعدات المالية، كجزء من استراتيجيتها في الحرب الباردة. لكن الولايات المتحدة، عندما بدأت الفهم، كنتيجة للمقاطعة النفطية العام ١٩٧٤، أن عليها أن تمارس ضغطا على إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية مع مصر، والانسحاب من سيناء، فإن الحركة العمالية، بقيادة اسحق رابين، لم تكن قادرة على تحمل المسؤولية، وقد كان رئيس الوزراء الأكثر يمينية، ميناحيم بيغن، الذي انتخب العام ١٩٧٧، هو الذي قبل مطالب الإدارة الأميركية بتبادل التنازلات مع الرئيس المصري أنور السادات، والانسحاب من الأراضي المصرية إلى حدود ١٩٦٧ الدولية.

صعود حكومة بيغن، والسلام مع مصر، اللذان جاءا بعد فقدان حزب العمل مصداقيته لدى الجماهير، خلقت شرخا بين مصطلحي «اليسار» و «اليمين»، وبين المفاهيم السياسية والاقتصادية لكل من الاتجاهين. حتى ذلك الوقت، بات واضحا أن معظم قاعدة الليكود من اليهود المزراحي (الشرقيين أو السفارديم)، ومعظمهم ينتمي إلى الطبقات الدنيا، بينما ينحدر ناخبو «اليسار» من طبقات الأشكناز (الأوروبية) الوسطى. على المستوى السياسي، كان حزب العمل هو الذي بادر بعد حرب ١٩٦٧ إلى تعزيز الاحتلال وإلى البدء في الحث

على الاستيطان في الأراضي المحتلة، الذي عمل الليكود على تكثيفه بقوة بعد ذلك. وكان «اليمين» بعد ١٩٧٧ هو الذي انسحب من سيناء، ووقع اتفاقية سلام مع مصر، ووسط بنية الاتفاقات اعترف «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

«اليمين» و «اليسار» جرى ترميزهما كمعسكرين ثقافيين في حالة عداء، على قواعد إثنية وطبقية، وليس كمعسكرين سياسيين لهما وجهات نظر مختلفة في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كل مجموعة لم تحرك المؤيدين على قاعدة اهتمامهم أو وجهات نظرهم، بل بالتوسل إلى هوياتهم ورموز «معسكرهم الثقافي». هذه الرموز تمثل أيضا موقفا مختلفا تجاه «الآخر» الفلسطيني. خطاب «اليسار» طالب بالسيطرة على الفلسطينيين على قاعدة أسباب عصرية وعقلانية، مثل الأمن، بينما كان مستعدا للتنازل على الأرضية الديمقراطية، خوفا مما يسميه بصيغة تناقضية «التهديد الديمغرافي». بعكس ذلك، يلتزم «اليمين» بالتوجه الأثني اليهودي نحو «إسرائيل الكبرى» ووحدة الشعب اليهودي. على كل حال، وفيما يخص الفلسطينيين، فإن الخلافات الرئيسية بين المعسكرين خطابية. وعلى أرض الواقع، دعم الطرفان استمرار الاحتلال والاستمرار في إنشاء المستوطنات اليهودية على الأرض الفلسطينية، وكلاهما حمّل عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مسؤولية رفض الاعتراف بإسرائيل، مبررا بذلك استمرار السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وغزة. وأوضح تعبير سياسي على القاسم المشترك بين الليكود والعمل كان بالطبع ائتلافات حكومات الوحدة الوطنية في الفترة ما بين ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠، ومنذ ١٩٦٧، أصبح احتلال الضفة الغربية وغزة أهم ضمان لصيانة «الأمة وسط الصراع».

## القسم الثاني : أزمة «تخيل السلام»

### (أ-) عملية أوسلو وتغيرات التسعينيات

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي اندلعت نهاية ١٩٨٧ شكلت نقطة تحول، ووضعت نهاية لفترة السكون التي ميزت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. ما أطلق عليه اسم الانتفاضة الأولى جاء مفاجئا للرأي العام الإسرائيلي. كثير من الإسرائيليين صدم من حجم القوة التي استخدمت لإخضاع الفلسطينيين، لكن الموضوع الأمني كان قد شحن بصور كثيرة عن الخطر الذي تمثله المقاومة الفلسطينية على إسرائيل. الانتفاضة سرعان ما أوضحت أن المشاركين فيها رجال ونساء وأطفال يناضلون من أجل حقوقهم الإنسانية والسياسية الأساسية ضد جيش الاحتلال. وقد تضررت الصورة التي يحملها الإسرائيلي عن نفسه كثيرا، كما تضررت أسطورة الأمن أيضا.

عندما اندلعت الانتفاضة، هزت القناعة الإسرائيلية التي منحت الاحتلال قدرته على الثبات ـ وبتعبير أدق، منحته تفويضا دون تحفظ من قبل غالبية الجمهور الإسرائيلي لممارسة الضغوط الشديدة على المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال. وعلى ضوء التحدي الذي واجهه هذا التفويض، وصل المستوى العسكري إلى نتيجة تقول إن الانتفاضة لا يمكن أن تقمع بالقوة، وإنه لا بد من وجود حل سياسي. أوضح صوت للمنطق العسكري الذي كان يطالب بالتفاوض مع الفلسطينيين، كان صوت وزير الدفاع اسحق رابين.

رابين، الذي كان على صلة وثيقة بالمؤسسة العسكرية، أصبح زعيم المعارضة ضد حكومة الليكود، ثم قاد حزب العمل إلى النصر العظيم العام ١٩٩٢. ومنذ ترك حكومة «الوحدة الوطنية»، وجلس في مقاعد المعارضة العام ١٩٩٠، وجد حزب العمل نفسه مجبرا على طرح بديل للسياسات المتزمتة لرئيس الوزراء اسحق شامير. وعلى أية حال، وفي الوقت الذي أجرى فيه إصلاحات ديمقراطية، ظل بعيدا عن تطوير استراتيجية جديدة كليا لدولة إسرائيل. مع ذلك، بدا لوهلة وكأن حزب العمل يستعيد عافيته ويستعيد قدرته على القيادة، التي فقدها العام ١٩٧٧. بين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ بدا وكأنه حزب يعيد تعريف أهدافه الخاصة بالدولة، ليس فقط ما يتعلق منها بالفلسطينيين والعملية السلمية، وإنما ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية: وشمل ذلك تأكيد أولويات للاستثمار في البنى التحتية ـ التعليم والمواصلات وتطوير المناطق الإسرائيلية البعيدة والمهملة. لقد تم فتح الاقتصاد الإسرائيلي لأول مرة على السوق العالمية، ووصلت رؤوس أموال من الخارج على قاعدة تجارية وبدأ المستثمرون يهتمون باحتمالات تطور الاقتصاد الإسرائيلي وقت السلم. وبدا أن الأمور ستكون بخير.

مع ذلك، وبالرغم من كل ذلك، كان من السهل أن تلاحظ ميولاً نقيضة لكل ذلك في فترة رابين:

١. «السلام المتخيل». حتى قبل أن يجف حبر التوقيع على

الاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أغمضت العيون عن الصعوبات المتوقعة خلال العملية. قادة «اليسار» والناطقون باسمهم، بعد أن أعلنوا الانتصار على «اليمين»، تصوروا أن عملية أوسلو «غير قابلة للتغيير»، وأنها ستقود بالضرورة إلى قيام دولة فلسطينية. كان هناك ميل لتجاهل أمرين: أحدهما هو تفكيك أجهزة الاحتلال، والثاني هو الصراع المتوقع ضد معارضي العملية - خصوصا المستوطنين المتطرفين من المعسكر الديني. والاستخفاف بهذه المعارضة كان أحد العوامل الرئيسية في تقرير فشل أوسلو.

٢. موضوع الأمن. عملية التفاوض مع الفلسطينيين لم تنشأ نتيجة للاعتراف بحقوقهم الفردية أو العامة، وإنما من خلال المعرفة العملية أن إسرائيل تفتقر إلى القدرة العسكرية والأخلاقية لهزيمتهم[٩]. الخطاب كان وسوف يبقى خطابا لدواعي أمنية يخص «الأمة وسط الصراع». وعندما طرح الجدال حول أنه «لا يوجد حل عسكري» للصراع، فإن مفهوم هذه المقولة ظل يعني أنه لو وجد هذا الحل فسوف يتم اللجوء إليه.

٣. توسيع الاستيطان. بدلا من أن يتم تجميد الاستيطان في المناطق المحتلة، تم تكثيفه. عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استثناء القدس الشرقية، تضاعف بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ من ١٠٠٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ ( العام ٢٠٠٣ ارتفع إلى ٢٣٠٠٠٠). توسيع الاستيطان استلزم مزيدا من السيطرة العسكرية على الفلسطينيين، ومزيدا من بناء الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين، تمشيا مع نموذج الفصل العنصري، ومزيدا من مصادرة الأراضي الفلسطينية.

هذه الاتجاهات تناقضت مع قناعة غالبية الجمهور التي كانت تعتقد أن العملية السلمية تتقدم. اسحق رابين أمسك بين يديه معظم القوة في ترتيب العلاقات مع الفلسطينيين، وهو نفسه الذي ربط مصالح الجيش والمجتمع الصناعي اللذين دعما العملية. على أية حال، خلف ظله تم تحييد حزب العمل، وشريكه السياسي ميريتس، ولم يشارك أي منهما في رسم السياسات تجاه الفلسطينيين. ولأن الجمهور «تخيل» السلام، فقد لجأ الحزبان إلى أجندة ما بعد الحرب، التي أطلقتُ عليها مصطلح «أجندة ما بعد الصراع». هذه الأجندة اهتمت بأسئلة السياسة الاقتصادية والمواضيع الاجتماعية والوضع الديني للدولة والعلاقات الإثنية والحقوق المدنية. ومع أن معظم السياسات الإسرائيلية بعد العام ١٩٩٣ تعاملت مع هذه القضايا، إلا أنها ظلت قضايا لا تملك أحزاب «اليسار» موقفا مبلورا بوضوح منها. تبع ذلك أنه بدلا من خطاب «اليسار - اليمين» التقليدي، صعدت إلى السطح هويات جديدة، وجماعات ومنظمات تتعامل أساسا مع «الأجندة الجديدة».

فيما يتعلق بأحزاب «اليسار»، فهي لم تنجح في الخروج من أسر أجندتها القديمة التي تخص «الأمة وسط الصراع» إلى أجندة جديدة لما بعد الصراع. وهذا هو لب فشل «اليسار» المركزي. وفي ظل السلام المتخيل، تم الاتجاه إلى غياب تسييس العلاقات مع الفلسطينيين، وإهمال ما كان يجب أن يشكل رأس الأولويات، وهو تفكيك أجهزة الاحتلال. من ناحية أخرى، لم يكن «اليسار» قادرا على تشكيل استراتيجية قابلة للفوز، وائتلاف قوة للتعامل مع قضايا ما بعد الصراع. أما اقتصاد «اليسار» المتحرر حديثا، فقد ظهر بشكل خاص بإبراز عملية الخصخصة والسوق الحرة. وكان ذلك كله مصحوبا بمشاعر الكراهية المتوارثة تجاه العرب، وبموقف الاستعلاء لكل ما هو شرقي، ما جعل العواطف السلبية تجاه اليهود الشرقيين غير غائبة.

**بعد انتخابات ٢٠٠٣، أقام شارون ائتلافا علمانيا أشكنازيا دون «أحزاب اليسار» ودون المتدينين، والعرب، والشرقيين (المزراحيم) أيضا. كان ذلك انعكاسا مرّا للخطاب المتجدد لبعض أعضاء مجتمع «اليسار» الثقافي أكثر مما كان مدعوما من «اليسار». تحت قيادة شارون، شعر هؤلاء بأنهم يتمتعون بالحماية من مطالب ما بعد الصراع، التي ستتوجه بها جماعات هامشية.**

هذه السياسات صبغت اهتمامات الأشكناز العلمانيين وعبرت عن وجهة نظرهم، في الطبقة العليا وفي الطبقة المتوسطة، حيث تجد أحزاب «اليسار» الدعم، ومنعت تكييف السياسات لتواجه الظروف المتغيرة. ومع غياب تسييس العملية السلمية، تم جر هذه الأحزاب إلى تلبية الحاجات الفورية لحملاتها الانتخابية، على حساب معالجة الصعوبات الجادة التي ترافق العملية السلمية.

كان هناك شيء من صفات النعامة في سياسة تجاهل الحالة السياسية المثيرة للجدل. وقد وصل ذلك قمته مع اغتيال اسحق رابين وما تبع ذلك. تركيز القوة بين يديه، كرمز لهاجس الأمن الإسرائيلي، إضافة إلى سوء أداء حزبي العمل وميريتس السياسيين القياديين، سهل انهيار «اليسار» بعد الاغتيال. وبالرغم من أن رد الفعل المباشر للجمهور بعد الاغتيال، كان معارضا للمستوطنين المتطرفين، إلا أن قيادة «اليسار» فشلت في أن تصل إلى تفسير صحيح للاغتيال، وأن تصل إلى النتائج الضرورية. على العكس من ذلك، كانت الرواية

السائدة التي تبناها الرأي العام، هي رواية اليمين المتطرف، الذي أعلن أن الجريمة محصلة «الاستقطاب» داخل الجمهور اليهودي. لقد بدا الأمر وكأن جدل رابين مع المستوطنين هو الذي خلق الجو الذي قاد إلى اغتياله. الشواهد غير الديمقراطية للاحتلال، وللحكم العسكري والاستيطان، لم تناقش. الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أنه يجب بذل الجهد من أجل التصالح مع المستوطنين المتدينين المتطرفين. وبدلا من إنجاز السلام مع الفلسطينيين، حدثت ردة لدى «اليسار» في «الأمة وسط الصراع»، أعادت تبني السلام المتخيل: أصبح الهدف المشترك الآن هو حماية «السلام بين اليهود».

### (ب) سياسات ما بعد رابين

الشعار الفائز لبيبي نتنياهو في انتخابات ١٩٩٦، «بيبي جيد لليهود»، عبر عن القناعة التي تبعت اغتيال رابين: السلام بين اليهود هو ما نحتاج إليه. على أية حال، تفوق بيبي في استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات، بعد أن غير موقفه من عملية أوسلو، وتعهد بأن يلتزم بالاتفاقيات، وبأن يتحدث إلى عرفات. ولأن معظم الناس كانوا قد «تخيلوا» السلام، واعتبروه أمرا واقعا، فإن الانتخابات ما كانت لتكسب تحت شعار «أرض إسرائيل الكبرى». على أية حال، فإن السلام المتخيل لم يلزم من يدعمونه بنشاط محدد، مثل وقف الاستيطان، أو إنهاء الاحتلال. وقد أثبت نتنياهو أنه ليس ملزما بالتفاوض مع الفلسطينيين حول موضوع الأرض، لأن الاتفاقية تقول إن إسرائيل هي التي تقرر حجم الانسحاب من المناطق عند كل مرحلة.

فترة حكومة نتنياهو شهدت أيضا تراجعا في ثقة الإسرائيليين بأحزابهم السياسية وتنامي مقاربة «ما بعد الصراع» في الأحزاب القديمة والجديدة. وهكذا حظي حزب شينوي بقبول متزايد، وارتفع تمثيله من ستة العام ١٩٩٩ إلى ١٥ في انتخابات ٢٠٠٣. كان ذلك تعبير الناخبين من «اليسار»، الذين عايشوا التجربة السابقة لضعف التسييس، كنتيجة للسلام المتخيل. أما بالنسبة لحزب العمل، فقد تراجع باستمرار منذ اغتيال رابين: من ٤٤ عضوا العام ١٩٩٢، إلى ٣٢ العام ١٩٩٦– إلى ٢٦ العام ١٩٩٩، وإلى ١٩ فقط العام ٢٠٠٣. ومن الآمال الكبيرة لتجديد «اليسار» لم يبق سوى ظلال. وحكومة باراك دقت آخر مسمار في نعش «اليسار». بعد حصوله على أغلبية كبيرة في الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء العام ١٩٩٩، استطاع باراك خلال عام واحد أن يفقد كل الرصيد الذي كسبه. وجهات النظر التي تتفق على أن ذلك يعود إلى فشله الشخصي تتجاوز مجموعة الحقائق التي تقدم براهين على حالة الانهيار التي كان عليها حزب العمل، حتى عند انتخاب باراك.

في انتخابات ١٩٩٩ فقد العمل و ميريتس ٢٠ ممثلا من ٥٦ كانوا فازوا بهم العام ١٩٩٢، وفي حكومته الجديدة، فشل باراك في تشكيل تحالف ضد الاحتلال، وأدخل حزب الاتحاد الوطني الديني في هذه الحكومة، وهو يمثل أكثر المستوطنين تطرفا. وفي سنته الأولى، لم يعقد باراك مفاوضات مع الفلسطينيين، وخلال المحادثات المكثفة في كامب ديفيد، كان تحالفه الحكومي يسيطر على ٣٢ عضوا فقط ( العمل والوسط. ميريتس ترك الائتلاف ـ ليس بالتأكيد بسبب خلاف على العملية السلمية التي كان يدعمها، ولكن بسبب عدم موافقته على قضايا ثقافية تخص ما بعد الصراع مع حزب شاس الديني الشرقي المتعصب). مع فشل المفاوضات، واندلاع الانتفاضة الثانية، كان باراك فقد ثقة الكنيست والجمهور. وبعد الفشل التالي لحزب العمل في انتخابات رئيس الوزراء العام ٢٠٠١، شارك في حكومة يمينية مطلقة، بقيادة شارون. ذلك وفر أوضح انطباع عن أنه لا اعتراض لديه على استمرار القمع في الأراضي المحتلة، وعلى إبطال عملية أوسلو. وهو ما يثبت أن حزب العمل لم يتآكل نتيجة حكومة باراك، ولكن العكس هو الذي حدث: فشل باراك كان نتيجة لعملية التآكل السابقة لأيديولوجية «اليسار» وعجزه عن إعادة النظر في مفهوم «الأمة وسط الصراع». لقد بدأت هذه العملية بعد اغتيال رابين، ولم يكن باراك قادرا على وقف التعفن.

## خلاصة

لماذا تفكك ما يسمى معسكر «اليسار» إذن، في أعقاب عملية أوسلو واغتيال رابين؟ بعد حرب الخليج، وبعد أن مارست الولايات المتحدة ضغطا على إسرائيل، تشكلت ظروف مناسبة للتوصل إلى حل للصراع، ولإسرائيل حتى تنهي سيطرتها على الفلسطينيين. الليكود لم يكن معنيا بهذه القفزة التاريخية، ولم يكن قادرا على قيادتها. وهكذا كانت أمام حزب العمل فرصة تاريخية لاستعادة دوره القيادي القومي بإعادة إسرائيل إلى حدودها الدولية المعترف

في جنيف.. محاولة السلام.

بها، حدود ما قبل ١٩٦٧، وبناء دولة ديمقراطية.

على أية حال، كان وضع حد للصراع الطويل جدا بحاجة إلى إعادة ترتيب تستلزم إخلاء المستوطنات خارج الخط الأخضر، وتحرير الفلسطينيين من الاحتلال. وقد احتاج ذلك إلى إعادة بناء «الأمة وسط الصراع» وبناء نوع جديد من «الإسرائيلية»، لا تحركها ردود الأفعال تجاه عدو خارجي، كعامل توحيد للأمة. إعادة البناء هذه يجب أن تكون قادرة على استيعاب جماعات ثقافية متعددة، وعلى خلق حوار داخل تحالف القوى، واتخاذ قرارات ضمن أشكال ديمقراطية متفق عليها.

«اليسار» خسر هذا التحدي كليا. وبدلا من إدارة صراع ضد القوى التي تعارض أوسلو، استسلم لها. وفشل في تشكيل ائتلاف ما بعد الصراع، القادر على التشريع لإنهاء الاحتلال. وشعرت أحزاب «اليسار» بأنها مهددة بمطالب من يدعمونها لصالح أجندة ما بعد الصراع. فترة أوسلو لم تواجه مطالب من الفلسطينيين وحسب، ولكن من المتدينين فيما يتعلق بالتمويل، ومن الشرقيين في مواضيع الأرض والإسكان والاستقلال الثقافي، ومن القادمين الجدد من الاتحاد السوفييتي السابق في قضيتي الاعتراف بالثقافة، ودمج المهاجرين غير اليهود، دون نسيان مطالب الفلسطينيين الإسرائيليين بالمساواة في الحقوق المدنية. كل هذه العوامل ينظر إليها كتهديد للأمة المتجانسة التي أنشئت بقيادة النخبة من عريقي الأشكناز العلمانيين. والعملية السلمية صممت طبقا لاهتمامات النخبة من الأشكناز العلمانيين، وفهمت هكذا من قبل الجماعات الثقافية الأخرى.

«الأمة وسط الصراع» تمت المحافظة عليها من قبل الحركة العمالية الصهيونية فقط بمساعدة «عدو خارجي». ومنذ لحظة اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، والبدء في التفاوض مع عرفات، تخيل الإسرائيليون أن السلام قد أنجز، وأخذوا يشغلون أنفسهم بأجندة ما بعد الصراع. منذ تلك اللحظة، واجه التحدي كلٌّ من خطاب «الأمة وسط الصراع» وسيطرة نخبة «اليسار» الأشكنازي. تجاه هذا التحدي اتخذت ردود فعل أحزاب «اليسار» صيغ الغطرسة والانعزالية. هذا السلوك نمّ عن غياب التمييز بين الجماعات الاجتماعية التي تدعم «اليسار» (الأشكناز العلماني) والأحزاب السياسية ( العمل و ميريتس). الجماعات ذات المكانة، التي تؤمن بتفوق ثقافتها، مالت إلى إغلاق طبقتها والتوصل إلى صيغة خاصة بها تحقق قوتها من خلالها. في مواجهة ذلك، كان يفترض في الأحزاب السياسية أن تجهد في البحث عن الدعم الجماهيري من خلال إقامة تحالف عريض مع كافة الاتجاهات والجماعات الثقافية. في هذا الجو، تصرف «اليسار» ليس كأحزاب بل كممثلين مباشرين لطبقة الأشكناز العلمانية السائدة. وقد شعروا بأنهم مهددون بمطالب كثيرة تطرح عليهم مع تنامي أجندة ما بعد الصراع، وخفوت مفهوم «الأمة وسط الصراع» كاستجابة للسلام المتخيل.

حتى لحظة انعقاد مؤتمر كامب ديفيد، لم يكن هناك حوار جماهيري حول أي من القضايا التي ستبحث هناك، لا قضية تفكيك

**البديل الحقيقي يستلزم أجندة جديدة، تتضمن التصالح مع المجتمع الفلسطيني، وأيضا مع مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلي. وهذا التصالح يجب أن ينسحب على المزراحيم (الشرقيين) والأشكناز (الغربيين)، ويمكن التوصل إليه بإعادة تعريف هوية الأمة كتعددية ثقافية، والسماح لمختلف الجماعات التي تشكل المجتمع بأن تعيش معا، دون حاجة إلى «عدو خارجي». ودون رؤية جديدة لإسرائيل، أعتقد أنه لا يمكن تحريك أي توجه سياسي، مهما كان نوع الاتفاقات السلمية.**

المستوطنات ولا قضية القدس ولا اللاجئين ولا الأماكن المقدسة[١٠]. بدلا من ذلك، كان الائتلاف الحكومي يتفكك بسبب الجدل حول قضايا ما بعد الصراع، التي أعادت اجتذاب اهتمام الرأي العام الإسرائيلي أيضا. أحزاب «اليسار» لم تلتفت قط إلى القضايا الكبرى، مثل أسلوب إنهاء الاحتلال وكيف يمكن الاستعداد للصراع السياسي مع المستوطنين الأيديولوجيين المتطرفين.

التباين في المواقف بين اهتمامات الأحزاب ووجهات نظر مؤيديها حول قضايا ما بعد الصراع من ناحية، وغياب استراتيجية حقيقية للسلام من ناحية أخرى، تسببا في أن يتم إهمال أحزاب «اليسار» من قبل ناخبيها. وبعد فشل كامب ديفيد، وخصوصا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية hgعام ٢٠٠٠، انحدرت كتلة أحزاب «اليسار»، عائدة إلى هوية ما قبل أوسلو وإلى وضع «الأمة وسط الصراع». بعض أعضاء الكتلة صوت لصالح باراك ٢٠٠١، ولصالح العمل و ميريتس ٢٠٠٣، لكن نسبة كبيرة منهم اتجهت لدعم سياسة شارون في المواجهة العنيفة، وأيدت انضمام العمل إلى ائتلاف شارون بعد ٢٠٠١. مفهوم «اليسار» كمؤيد لإنهاء الاحتلال خلال مفاوضات سلمية بين نخبة معتدلة في الطرفين تم استئصاله خلال وجود باراك على رأس الحكومة.

بعد انتخابات ٢٠٠٣، أقام شارون ائتلافا علمانيا أشكنازيا دون «أحزاب اليسار» ودون المتدينين، والعرب، والشرقيين (المزراحيم) أيضا. كان ذلك انعكاسا مرّا للخطاب المتجدد لبعض أعضاء مجتمع «اليسار» الثقافي أكثر مما كان مدعوما من «اليسار». تحت قيادة شارون، شعر هؤلاء بأنهم يتمتعون بالحماية من مطالب ما بعد الصراع، التي ستتوجه بها جماعات هامشية.

منذ تشكيل الائتلاف الأشكنازي الجديد بقيادة شارون، في شباط ٢٠٠٣، بقي «اليسار» الضعيف في المعارضة، دون أية استراتيجية، أو تضافر قوى ومصالح، يمكن من خلالها عرض بديل لوطنية شارون العسكرية. وبدلا من القيام بمراجعة مهمة لفشلهم التاريخي، كرس عدد من قادة «اليسار» جهودهم وأوقاتهم لتصحيح أخطاء باراك، محاولين استكمال الحوار الذي لم يتمه قبل انتخابات ٢٠٠١، هذه الجهود توجت باتفاقية مع نهاية العام ٢٠٠٣، بين بعض قادة «اليسار» وبعض ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية، سميت اتفاقية جنيف. وهي لا تزيد عن مجرد تفاهمات بين نخب، يمكن تصنيفها كتحرك من المعسكر الثقافي الذي يسمى «اليسار»، شبيه جدا بما تم عرضه خلال فترة وجوده الأخيرة في السلطة. إنها تبدو كاستكمال مباشر لاستراتيجية باراك القائمة على غياب دعم سياسي: التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين يمكن أن يعرض على الرأي العام كحل للصراع. وعلى أية حال، فإن اتفاقية جنيف غير قادرة على تقديم حلول للقضايا الأساسية التي أدت إلى فشل عملية أوسلو.

البديل الحقيقي يستلزم أجندة جديدة، تتضمن التصالح مع المجتمع الفلسطيني، وأيضا مع مختلف قطاعات المجتمع الإسرائيلي. وهذا التصالح يجب أن ينسحب على المزراحيم (الشرقيين) والأشكناز (الغربيين)، ويمكن التوصل إليه بإعادة تعريف هوية الأمة كتعددية ثقافية، والسماح لمختلف الجماعات التي تشكل المجتمع بأن تعيش معا، دون حاجة إلى «عدو خارجي». ودون رؤية جديدة لإسرائيل، أعتقد أنه لا يمكن تحريك أي توجه سياسي، مهما كان نوع الاتفاقات السلمية. إن ذلك قضية إسرائيلية داخلية حول القيادة السياسية، والتحرك، والشرعية، وليس قضية تفاوض مع شريك فلسطيني. باراك لم يفشل لأنه ليس هناك شريك فلسطيني، بل لأن السياسة الإسرائيلية لم تكن قادرة على التوصل إلى ما يساند عملية تتناقض مع الاستعمار،

وتبني قاعدة جديدة لهوية إسرائيلية جماعية. لذلك كانت «الاستراتيجية الجديدة» لاتفاقيات جنيف غير جديدة، إنها مجرد استمرار في الطريق القديم.

ما زال على «اليسار» أن يبدأ مهمته في إعادة بناء نفسه كبديل لمفهوم «الأمة وسط الصراع» على وجه التحديد، وهو المفهوم الذي اخترعوه بأنفسهم ومأسسوه في الماضي، والذي لم يغادروه قط. وفقط عندما يحدث مثل هذا التغيير الجذري، من خلال قوى موجودة الآن، أو قوى جديدة، سوف يكون بالإمكان الحديث، ليس عن «اليسار» بل عن اليسار، دون أقواس.

## الهوامش

١من الآن فصاعدا، سوف أكتب اليسار بين أقواس بهدف تأكيد انتقادي للمفهوم.

٢ من أجل إزاحة الأراضي، أنظر كيميرلنغ ( الصهيونية والمناطق، بيركلي كاليفورنيا، ١٩٨٣، ومن أجل إزاحة العمل، أنظر شاير) الأرض والعمل وأصول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نيويورك، جامعة كامبريدج، ١٩٨٩)، ومن أجل دور العسكر في بناء «الأمة في الصراع» ( أمة تحت السلاح حسب اللغة) بين شباب الصهيونية الاشتراكية، أنظر بن أليعيزر (صناعة العسكرية الإسرائيلية، بلومنغتن، جامعة إنديانا، ١٩٩٨).

٣ من أجل الماباي أنظر ستيرنهيل، ( أساطير أقامة إسرائيل: القومية، الاشتراكية، وصناعة الدولة اليهودية، برينستون، جامعة برينستون، ١٩٩٧). ومن أجل المجموعات الصهيونية الماركسية أنظر مارجليت، ي. ( تشريح اليسار، تل أبيب، بيريس للنشر، ١٩٧٦).

٤ تم تأسيس الهستدروت العام ١٩٢٠، وكان المنظمة الرئيسية التي تدير النشاطات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. و الماباي الذي تأسس العام ١٩٣٠ كان الحزب الحاكم في الهستدروت وفي المنظمة الصهيونية العالمية ( منذ ١٩٣٣ ) بالتحالف مع المنظمات الصهيونية الاشتراكية.

٥ شابيرو ي. ( السنوات التكوينية لحزب العمل الإسرائيلي: منظمات القوة، لندن منشورات سيج، ١٩٧٦).

٦ غرينبيرغ ل. ( الهستدروت فوق الجميع، القدس، منشورات نيفو، ١٩٩٣)

٧ بن بورات ي. ( القوة العربية العاملة في إسرائيل، القدس، مؤسسة فولك، ١٩٦٦).

٨ غينبيرج ل. ( أزمة حكم: دولة ضعيفة ومؤسسات سياسية قوية، دورية نظريات سياسية، ٥, ١٩٩٣).

٩ المشكلة الأساسية في «الحل العسكري» أخلاقية: هل يؤمن الجنود والرأي العام بشرعية استخدام القوة؟ لقد اهتزت هذه القناعات بقوة العام ١٩٨٢، خلال الحرب اللبنانية. لقد نظر إلى هذه الحرب باعتبارها حربا سياسية، أطلق عليها بيغن اسم «حرب الخيار». لهذا السبب لم تكن هناك شرعية لاستخدام القوة في سحق الانتفاضة. وفقط بعد إعادة بناء القناعة القديمة بمفهوم «الحرب دون خيار» إثر مؤتمر كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٢، استطاع المستوى العسكري أن يحرك الدعم الأخلاقي للرأي العام الإسرائيلي، من أجل مواجهة الانتفاضة الثانية، باستخدام مستوى غير محدود من العنف.

١٠ لهذا السبب، ورغم أن باراك طالب في كامب ديفيد بأن يضم ١١٪ من الضفة الغربية لإسرائيل (٨٠٪ من المستوطنات) أطلقت على العرض صفة «أفضل عرض يمكن لإسرائيل أن تقدمه».


# قريباً يصدر

عن

مدار
MADAR
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية